الأمم المتحدة
S/2015/420
مجلس الأمن
Distr.: General
18 June 2015
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا في شهر آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر المرفق). وقد أُعدّت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسوا دولاتر

140715 090715 15-10072 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا (آذار/مارس ٢٠١٥)

مقدمة

قام مجلس الأمن، برئاسة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة فرانسوا دولاتر بزيارة إلى أفريقيا دامت أسبوعا واحدا في آذار/مارس ٢٠١٥، وعقد ٢٧ جلسة، منها ٢٥ جلسة علنية وجلستان مغلقتان، و ١٤ جلسة مشاورات غير رسمية. كذلك عُقدت مناقشتان عامتان مفتوحتان خلال ذلك الشهر.

واتخذ المجلس تسعة قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية وثمانية بيانات صحفية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أفريقيا

زيارة مجلس الأمن إلى أفريقيا

في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس، زار المجلس أفريقيا. وشملت الزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وبوروندي. واشترك في رئاسة بعثة المجلس الممثلان الدائمان لأنغولا وفرنسا؛ في حين اشترك في رئاسة البعثة في زيارتها لبوروندي أيضا الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية. واستمع المجلس إلى إحاطة بشأن الزيارة في ١٨ آذار/مارس.

واجتمع المجلس، خلال أول زيارة أجراها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٠ و ١١ آذار/مارس، مع السلطات الانتقالية، ومن بينها رئيسة الجمهورية كاثرين سامبا - بانزا، وممثلون عن المجتمع المدني والقوات الدولية المنتشرة في البلد. وسافر المجلس أيضا إلى بريا، حيث أجرى محادثات مع السلطات المحلية والزعماء الدينيين وممثلين عن المجتمع المدني وممثلين عن ائتلاف سيليكا السابق والوحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى التي نشرت هناك. وخلال الزيارة، نوه المجلس بالتقدم المحرز منذ بداية الأزمة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، وبعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوات عملية سانغاري. وبقيت

الحالة هشة، ولكنها ظلت تبعث على الأمل. وبعد دعوة الجماعات المسلحة إلى نبذ العنف، أعرب المجلس عن دعمه الكامل لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وشجعها على إتمام المرحلة الانتقالية، ولا سيما من خلال عقد منتدى بانغي.

وعقد المجلس اجتماعه التشاوري السنوي التاسع المشترك مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٢ آذار/مارس. ونوقشت فيه أزمات أفريقية عديدة: الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية، ومالي ومنطقة الساحل، والصومال، وجنوب السودان، ودارفور. وسمح الاجتماع للمجلسين بإعادة تأكيد تعاونهما في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وصدر في ٢٧ آذار/مارس بيان مشترك يعكس النقاط الرئيسية التي اتفق عليها المجلسان في ذلك الاجتماع.

وفي بوروندي، اجتمع المجلس في ١٣ آذار/مارس برئيس الجمهورية بيير نكورونزيزا، ووزير الداخلية ووزير الخارجية، وممثلين عن المجتمع المدني وزعماء دينيين، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي قاسم أوتيم، وفريق الأمم المتحدة القطري. ولاحظ أعضاء المجلس التقدم الكبير الذي أحرزته بوروندي منذ نهاية الحرب الأهلية، وأقروا بأن تلك المكاسب يجب تعزيزها الآن. وأكد المجلس من جديد أن السير السلس للعملية الانتخابية – التي ينبغي أن تكون سلمية وشاملة وشفافة، وأن تفي باتفاقات أروشا والدستور نصا وروحا – سيكون أمرا بالغ الأهمية للاستقرار الدائم في بوروندي. كما حثوا الحكومة على بذل مزيد من الجهود لكفالة إفساح المجال أمام جميع الأحزاب السياسية وتحسين الحوار بين جميع الجهات الفاعلة السياسية، وذلك من أجل ضمان توافر مناخ موات قوامه الحرية والانفتاح في الفترة السابقة للانتخابات في عام ٢٠١٥.

وفي ١٨ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة الإحاطة الاعتيادية بعد انتهاء أعمال البعثة. وقدم الرئيس، الذي تكلم بصفته ممثلا دائما لفرنسا، وصفا لزيارتي المجلس إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، في حين قدم الممثل الدائم لأنغولا، السفير إسماعيل غسبار مارتيز، وصفا لزيارة المجلس إلى أديس أبابا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٧ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في سياق تجديد ولاية البعثة. وأعقبت ذلك جلسة علنية ومشاورات في ١٩ آذار/مارس.

وفي الجلسة العلنية، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة مارتن كوبلر، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى سعيد جينيت، ووزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ريمون تشيباندا نتونغامولونغو. وشدد مقدمو الإحاطات الثلاثة على أهمية التعاونِ بين البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك القيام في المستقبل بإجراء حوار استراتيجي بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مستقبل البعثة. وخلال المشاورات غير الرسمية، واصل المجلس التحاور مع الممثل الخاص والمبعوث الخاص بشأن مستقبل البعثة وتعاونها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجددت الدول الأعضاء التزامها بمكافحة الجماعات المسلحة، والانسحاب التدريجي للبعثة، والسير السلس للانتخابات بطريقة سلمية وشفافة وذات مصداقية، وفقا للدستور.

وفي ٢٦ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) الذي ينص على تمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة. ووفقا لتوصيات الأمين العام الواردة في استعراضه الاستراتيجي، أذن المجلس بتخفيض قوام القوات التابعة للبعثة بمقدار ٢ ٠٠٠ جندي بهدف جعل البعثة أكثر مرونة وفعالية، وأقدر على إنجاز ولايتها الحالية المتعلقة بحماية المدنيين. وتركز الولاية على حماية المدنيين، وإجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع، وإقامة حوار استراتيجي بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مستقبل البعثة. ولدى اتخاذ القرار ٢٢١١ (٢٠١٥)، استمع المجلس إلى بيان أدلى به الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة إينياس غاتا مافيتا وا لوفوتا في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس. وأشار إلى أن الحوار بين حكومة بلده والبعثة قد استؤنف، وأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تنتظر بدء الحوار الاستراتيجي مع الأمم المتحدة. وجدد ممثل نيوزيلندا، في إطار تعليله للتصويت، التزام بلده فيما يتعلق بتقديم إحاطات غير رسمية منتظمة إلى المجلس بشأن العمليات الرامية إلى شل أنشطة الجماعات المسلحة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٦ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢١٢ (٢٠١٥)، الذي أذن فيه بزيادة قدرها ٧٥٠ من الأفراد العسكريين و ٢٨٠ من أفراد الشرطة و ٢٠ من موظفي السجون في قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا. وبذلك، تمت زيادة الحد الأقصى للأفراد النظاميين (الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة وموظفو السجون) في البعثة إلى ٨٧٠ ١٢ فردا (تم الإذن بـ ٨٢٠ ١١ فردا بموجب القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)).

مالي

في ٧ و ٨ و ١٧ آذار/مارس، أصدر المجلس بيانات صحفية في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في مالي.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية (جماعة بوكو حرام)

خلال المشاورات التي عقدت في ٢٦ آذار/مارس في إطار بند ''أي مسائل أخرى''، أثار الممثل الدائم لتشاد مسألة مشروع القرار بشأن جماعة بوكو حرام الذي اقترحته المجموعة الأفريقية في مجلس الأمن، وتحديدا أنغولا وتشاد ونيجيريا.

وشدد الممثل الدائم لتشاد على التهديد البالغ الخطورة الذي تشكله جماعة بوكو حرام لنيجيريا والبلدان المجاورة، ولا سيما تشاد والكاميرون والنيجر. وأشار إلى العواقب الإنسانية الوخيمة التي تترتب على أنشطة الجماعة الإرهابية، ولا سيما العدد المتزايد من المشردين واللاجئين. وحث المجلس على أن يتخذ على وجه السرعة قرارا في إطار الفصل السابع من الميثاق، كما جاء في طلب بلدان حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي، يؤيد المجلس بموجبه تدخل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في محاربة جماعة بوكو حرام ويقدم الدعم اللازم.

وأكد أعضاء المجلس على التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام بالنسبة لنيجيريا والبلدان المجاورة. وقال البعض إنه ينبغي النظر في آراء البلد المضيف فيما أعرب آخرون عن تفضيلهم لإنشاء صندوق استئماني تابع للأمم المتحدة لدعم فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات واستعدادهم للمساهمة فيه. وشدد أعضاء آخرون على أهمية التعاون الوثيق في ما بين البلدان المتضررة.

واجتمع المجلس في ٣٠ آذار/مارس، في جلسة إحاطة عامة تلتها مشاورات، مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا محمد ابن شمباس، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ كانغ كيونغ – هوا، بشأن الحالة في المناطق المتضررة من أعمال جماعة بوكو حرام، وذلك في إطار البند المعنون ''الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية''. وشدد الممثل الخاص، في معرض ترحيبه بنتائج الهجوم العسكري المتواصل الذي تشنه بلدان المنطقة، على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لظهور جماعة بوكو حرام من خلال وضع استراتيجية شاملة للتصدي للتحديات الاجتماعية – الاقتصادية، وإعادة بسط

سلطة الدولة وبالتالي القضاء على الظروف التي سمحت لجماعة بوكو حرام بالازدهار. وبينت الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية أنه عقب هجمات جماعة بوكو حرام، شُرد ١,٥ مليون شخص في نيجيريا والبلدان المجاورة، وقُتل ٣٣٣ ٧ شخصا من المدنيين منذ عام ٢٠١٤، ودمرت ٣٠٠ مدرسة، وكان أقل من ٤٠ في المائة من المرافق الصحية قادرا على تقديم الخدمات، كما شهد العنف الجنسي تزايدا مستمرا. وفيما يتعلق بفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، دعت إلى التمييز بشكل قاطع بين العمليات الإنسانية والعسكرية لكي لا يتعرض للخطر عملُ وحياد العاملين في المجال الإنساني، كما اقترحت أن تشمل ولاية فرقة العمل عنصرا يتعلق باحترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين. وفيما يتصل بالعملية الانتخابية التي كانت تجرى في نيجيريا منذ ٢٨ آذار/مارس، أشار الممثل الخاص إلى ما سلّمت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيان أوّلي من أن الانتخابات كانت حرة وشفافة على الرغم من وقوع بعض الحوادث الأمنية واللوجستية. ودعا إلى مواصلة التحلي بروح المسؤولية تلك في الفترة المتبقية من العملية الانتخابية. وشدد على أن شرعية الحكومة المقبلة ستكون شرطا مهما من أجل التصدي الفعال لجماعة بوكو حرام واستقرار نيجيريا على المدى الطويل. ومن المهم للحكومة المقبلة أن تظل ملتزمة التزاما عميقا بتلك المسألة.

السودان وجنوب السودان

في ٣ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) الذي أنشأ بموجبه نظاما للجزاءات في جنوب السودان، ولجنة، وفريق خبراء، وحدد معايير الإدراج لتجميد الأصول وحظر السفر. وأعرب المجلس في القرار أيضا عن نيته فرض أي جزاءات أخرى مناسبة استجابة للحالة، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة وإدراج أسماء شخصيات كبيرة مسؤولة عن أعمال أو سياسات تهدد سلام جنوب السودان أو أمنه أو استقراره. وعقب اتخاذ القرار، أدلى ببيانات ممثلو أربع دول من أعضاء المجلس (الولايات المتحدة والصين ونيجيريا والاتحاد الروسي). وتناول الكلمة أيضا الممثل الدائم لجنوب السودان بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي.

وفي ١٧ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في دارفور. وأشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إيرفيه لادسو إلى تدهور الوضع الأمني وعدم إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالعملية السياسية. وقال في معرض إشارته إلى التقرير الخاص للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمقدم بموجب القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) (S/2015/163)، إنه ينبغي الإبقاء على الأولويات الاستراتيجية

الثلاث للعملية المختلطة التي أيدها المجلس في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤). وسلط الضوء على الجهود التي بذلت خلال العام الماضي لتحسين أداء العملية المختلطة، وكذلك على التحديات المقبلة. وأشار إلى بدء عمل الفريق العامل الثلاثي المعني باستراتيجية الخروج للعملية المختلطة، وقال إنه يرى أن أي استراتيجية خروج ينبغي أن تكون تدريجية. وتناول الكلمة أيضا القائم بالأعمال بالنيابة للسودان بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي.

وفي ١٨ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في جنوب السودان. وأبرز المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان هايلي منكريوس فشل المحادثات التي عقدت في أديس أبابا في ٦ آذار/مارس.

وفي ٢٤ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بشأن العلاقات بين السودان وجنوب السودان. ولاحظ المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان بعض التحسن في العلاقات بين السودان وجنوب السودان، بيد أنه أعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق التعاون الذي أبرم في الدوحة بين البلدين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بسبب الأولوية التي منحها كل منهما لمشاكله المحلية. وأعرب عن قلقه إزاء الحالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث تزداد الأوضاع الأمنية تدهورا وتتسم الحالة الإنسانية بالسوء البالغ.

وفي ٢٤ آذار/مارس، اعتمد المجلس بعد المشاورات البيان الرئاسي (S/PRST/2015/9) المتعلق بالحالة في جنوب السودان، الذي أعرب فيه عن خيبة أمل عميقة إزاء عدم التوصل إلى اتفاق في نهاية المحادثات المعقودة في أديس أبابا، وأدان الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكرر المجلس تأكيد دعمه للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ودعا الطرفين إلى المشاركة بفعالية في عملية السلام. وكرر أيضا تأكيد إمكانية فرض الجزاءات بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

الصومال

في ٢٨ آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٧ آذار/مارس على فندق مكة المكرمة في مقديشو.

ليبريا

في ١٦ آذار/مارس، استمع المجلس، أثناء المشاورات، إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالحالة في ليبريا وبتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وذلك وفقا للقرار ٢١٩٠ (٢٠١٤). ولاحظ وكيل الأمين العام التحسن العام في الحالة في ليبريا: فتفشي فيروس إيبولا يوشك على الانتهاء، وجرت انتخابات مجلس الشيوخ بسلاسة، وتجري الإصلاحات السياسية، وتتسم الحالة الأمنية بالاستقرار على الرغم من وقوع بعض الحوادث. وقال إن الوقت قد حان لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لكي تنتقل المسؤولية عن الأمن إلى حكومة ليبريا بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لاستئناف انسحاب البعثة وتخفيض قوام القوة بمقدار ١ ٢٠٠ جندي و ٢٨٠ شرطي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مع استمرار توخي اليقظة إزاء الخطر المتبقي الذي قد يمثله الوباء على البلد.

ليبيا

في ٤ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة إحاطة فيما يتعلق بليبيا وبنظام الجزاءات الذي يفرضه المجلس في هذا الصدد. وقدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بيرناردينو ليون وصفا لتطور الحالة في البلد. وقدم تقريرا عن أعمال اللجنة الممثل الدائم لماليزيا حسين حنيف بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المتعلق بليبيا.

وأكد الممثل الخاص أن الحالة العامة في الميدان في ليبيا آخذة في التدهور وأن ثمة مخاطر كبرى ستحدق بالوحدة الوطنية للبلد وسلامة أرضيه ما لم يتصرف القادة الوطنيون بسرعة وحزم. وأكد على تطور خطر الإرهاب الذي يتهدد ليبيا، لا سيما بعد إعدام ٢١ من الأقباط المصريين وهجوم القبة. وأشار أيضا إلى أن الإرهابيين يسعون إلى تقويض العملية السياسية، باستغلالهم الفراغ السياسي والأمني، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون جاهزا لدعم التوصل إلى اتفاق سياسي مقترن باستراتيجية لتعزيز المؤسسات الليبية ومكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد السياسي، أعلن أن الحوار بين الليبيين سيستأنف في المغرب في ٥ آذار/مارس، وسيتناول تشكيل حكومة وحدة وطنية، ووضع ترتيبات أمنية وجداول زمنية لاعتماد الدستور الجديد. وأشار إلى أن هذا الاجتماع سيليه اجتماعان آخران للحوار، سيعقد أولهما في الجزائر ويضم القادة السياسيين، ويعقد الثاني في بروكسل ويضم ممثلي البلديات. وأعرب الممثل الخاص عن ثقته بتحلي الأطراف بالإرادة السياسية والتصميم من أجل التوصل إلى اتفاق، مع تأكيده على ما تواجهه من تحديات.

وتكلم الممثل الدائم لليبيا في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي، فأعلن أن الجيش الليبي يحتاج إلى سلاح لقتال الإرهابيين، وإن ليبيا مستعدة لتقديم ضمانات بعدم تحويل وجهة السلاح لكي تحصل من لجنة الجزاءات على إعفاء من حظر توريد الأسلحة، وإنه ينبغي المضي على نحو متواز في مكافحة الإرهاب وعملية الوساطة السياسية.

وشدد أعضاء المجلس أثناء المشاورات على أهمية التوصل إلى اتفاق سياسي والتعجيل بإنشاء حكومة وحدة وطنية. وأبرز بعض المشاركين ضرورة مساعدة حكومة ليبيا في مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من إقرار مشاركين آخرين بالتهديدات فقد حذروا من مخاطر المساعدة الفورية، معتقدين أنها قد تضر بأنشطة الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وأنها ستزيد عدم الاستقرار في البلد والمنطقة بمساهمتها في الاتجار بالأسلحة.

وفي ٥ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠٨ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه حتى ٣١ آذار/مارس ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وكذلك نظام الجزاءات الذي يفرضه القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) المتعلق بمنع تصدير النفط بطريقة غير مشروعة.

وفي ٢٧ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرارين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢١٤ (٢٠١٥).

ومدد المجلس بموجب قراره ٢٢١٣ (٢٠١٥) ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وولاية فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وجدد تركيز ولاية البعثة على العملية السياسية، باعتبارها ذات أولوية؛ وأقر بأن الحالة الأمنية الراهنة في ليبيا تتطلب تخفيض حجم البعثة؛ وطلب إلى الأمين العام أن يحافظ على المرونة وقدرة التنقل اللازمتين لتكييف الملاك الوظيفي والعمليات في البعثة. وعزز الأحكام المتعلقة بأنظمة الجزاءات المختلفة (الصادرات النفطية غير المشروعة، وحظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر توريد الأسلحة) بتوسيع نطاقها في بعض النواحي، ولا سيما فيما يتعلق بمعايير إدراج الأفراد في القائمة.

وشجع المجلس في قراره ٢٢١٤ (٢٠١٥) مكافحة الإرهاب في ليبيا وقدم الدعم لها، وشدد على أهمية تقديم الدعم والمساعدة لحكومة ليبيا، ودعا الأطراف الليبية إلى المشاركة في الحوار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وبالإضافة إلى أربعة من أعضاء المجلس، أدلى ببيانات الممثلان الدائمان لمصر وليبيا وذلك بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي.

الشرق الأوسط

المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن ضحايا الاعتداءات والتجاوزات الإثنية أو الدينية في الشرق الأوسط

في ٢٧ آذار/مارس، عقد المجلس مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري، برئاسة وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا لوران فابيوس، تناولت ضحايا الاعتداءات والتجاوزات التي ترتكب على أسس إثنية أو دينية في الشرق الأوسط. وعقدت المناقشة بحضور ثمانية من الوزراء ونواب الوزراء.

وقام الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين بلفت الانتباه إلى الفظائع الوحشية التي يرتكبها في العراق والجمهورية العربية السورية تنظيم الدولية الإسلامية في العراق والشام المعروف أيضا باسم تنظيم داعش، والتي قد تبلغ حد الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ودعيا إلى وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب بوسائل منها إحالة تلك المسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأعلن الأمين العام عن وضع خطة عمل بشأن منع التطرف العنيف سيبدأ العمل بها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأعلن أيضا عن إنشاء فريق النساء والرجال المحترمين ليكون فريقا استشاريا معنيا بالديناميات الطائفية سواء داخل الطوائف أو فيما بينها.

وأطلع اثنان من المتكلمين المجلس على تجربتهما الشخصية هما: غبطة البطريرك مار لويس روفائيل الأول ساكو بطريرك بابل للكلدان، ونائبة أيزيدية في البرلمان العراقي هي فيان دخيل. وندد المتكلمان بجرائم تنظيم داعش ودعيا المجتمع الدولي إلى حماية الأقليات ومساعدة النازحين داخليا على العودة إلى أراضيهم.

وطلب وزير خارجية فرنسا أن يقوم الأمين العام بصياغة ميثاق للعمل من أجل حماية الأقليات في الشرق الأوسط، يجري تنظيمه حول أربعة عناصر: المساعدة الإنسانية وعودة النازحين؛ والدعم العسكري لتأمين عودة النازحين؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ والبحث عن حلول سياسية شاملة للجميع في العراق والجمهورية العربية السورية. وأعلن أن فرنسا مستعدة لاستضافة مؤتمر دولي يركز على عرض النتائج التي توصل إليها الفريق الاستشاري، الذي ينبغي أن تكون مهمته ذات الأولوية هي وضع خطة للعمل. ولقيت تلك المقترحات تأييدا واسعا من الوفود المشاركة.

وأدانت جميع الوفود الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش وشجعت على حشد المجتمع الدولي. وبالنظر إلى الخطر الذي يهدد النسيج الثقافي الدقيق في الشرق الأوسط، شددت

معظم الوفود على أهمية عودة النازحين واللاجئين، وتوخي الاعتدال في الخطاب الديني. وتمثل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب عملية طويلة الأمد؛ لذلك لن يكون الرد العسكري وحده كافيا للقضاء على الإرهاب بشكل دائم. ويلزم التوصل إلى حلول سياسة تشمل الجميع.

اليمن

في ٣ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن اليمن.

وقدم المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن جمال بنعمر إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) وفقا لذلك القرار. وقال إن الأزمة السياسية في اليمن لا تزال مستمرة مع رفض الحوثيين تنفيذ مطالب المجلس، وقرار الرئيس هادي بالانتقال إلى عدن وإلغاء استقالته، وتزايد مكافحة المظاهرات المناهضة للحوثيين وقمعها، وتدريب ”اللجان الشعبية“ في الجنوب، والدعوة إلى تقسيم البلد. وتحدث المستشار الخاص عن استمرار الوساطة والتقدم المحرز. وقال إن التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق السلطة الرئاسية يشكل أكثر المسائل صعوبة.

وكرر أعضاء المجلس تأييدهم للمفاوضات التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور الوساطة، وأعربوا عن القلق من ألا تفضي تلك المفاوضات إلى حل مبكر يقوم على التوافق في الآراء على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلام والشراكة الوطنية ومرفقه بشأن الحالة الأمنية. وأكد المستشار الخاص أن المناقشات جارية بهدف التوصل إلى قرار بشأن تحديد مكان لإجراء المزيد من المفاوضات التي يمكن أن توافق عليها جميع الأطراف. ونظرا لانتقال الرئيس هادي إلى عدن وفتح سفارات في تلك المدينة، أعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء إمكانية تقسيم البلد. ورأى أعضاء آخرون بأنه ينبغي استخدام الجزاءات الفردية مرة أخرى لحث الأطراف على التفاوض بحسن نية. وأشار المستشار الخاص إلى ضرورة تعزيز الفريق العامل معه، لا سيما من أجل ضمان المتابعة الفعالة لمسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعقب ذلك الاجتماع، اعتُمد بيانان صحفيان في ٢٠ آذار/مارس.

وفي ٢٢ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة طارئة بناء على طلب أحد الأعضاء واعتمد بالإجماع بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/8). ثم اجتمع لإجراء مشاورات.

وشدد المستشار الخاص على أن الحالة الأمنية، وباستثناء الجانب المتصل برفع الإقامة الجبرية عن رئيس الوزراء، قد تدهورت نتيجة المواجهات العنيفة من أجل السيطرة على عدن

والهجمات الإرهابية على المساجد في صنعاء وعدن. وقال إن احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية تزداد بعداً بسبب المواجهات بين الرئيس هادي والحوثيين. وكان الرئيس هادي قد أعلن أن عدن هي العاصمة المؤقتة، وكلف ''اللجان الشعبية'' بتوفير الأمن للمدينة، واتهم الرئيس السابق صالح وحلفاءه الحوثيين بالقيام بانقلاب؛ ولا يزال الحوثيون الذين رفضوا أن يكون الرئيس هادي هو الزعيم الشرعي يحتلون المؤسسات الحكومية ويتوسعون في أقاليم أخرى ويرفضون مطالب المجلس.

وبموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي، دعا الممثل الدائم لقطر الذي يشغل بلده رئاسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والممثل الدائم لليمين الحوثيين إلى الامتثال لقرارات المجلس والمشاركة بحسن نية في العملية السياسية. ورحبا بمبادرة المملكة العربية السعودية بعقد مؤتمر وشجعا الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيين، على المشاركة فيه. ورأى الممثل الدائم لقطر ضرورة اتخاذ قرار بموجب الفصل السابع من الميثاق يفرض حظراً على توريد الأسلحة إلى الحوثيين.

وفي البيان الرئاسي الذي اعتمد في الاجتماع (S/PRST/2015/8)، كرر المجلس تأكيد ضرورة التوصل إلى حل سياسي ودعا الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأزمة بسرعة ورحب باعتزام مجلس التعاون الخليجي عقد مؤتمر يكمّل ويدعم المفاوضات التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور الوساطة.

وخلال المشاورات التي أعقبت ذلك، أعلن المستشار الخاص بأنه يعتزم نقل المحادثات إلى الدوحة، بانتظار موافقة الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن دعمهم للتوصل إلى حل سياسي يستند إلى توافق الآراء برعاية الأمم المتحدة. وشكك بعض الأعضاء الذين يساورهم القلق إزاء محدودية تأثير قرارات المجلس على أرض الواقع، في جدوى إدراج أسماء أفراد آخرين أو اتخاذ تدابير إضافية مثل فرض حظر على الأسلحة.

لبنان

في ١٧ آذار/مارس، أجرى المجلس مشاوراته الفصلية بشأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن لبنان. وقدمت المنسقة الخاصة للأمين العام لشؤون لبنان سيغريد كاغ أول إحاطة لها للمجلس منذ توليها منصبها لتحل محل ديريك بلامبلي. وتحدث الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إدمون موليه عن المسائل المتعلقة بعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل). وفي الإحاطات التي قدماها، أعرب المتحدثان عن قلق الأمين العام إزاء عدم الاستقرار السائد في المنطقة في أعقاب الحادث الذي وقع في مرتفعات الجولان في

١٨ كانون الثاني/يناير والهجوم الذي أعلن حزب الله مسؤوليته عن تنفيذه في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وقد كررت الأمانة العامة دعوتها للأطراف بممارسة ضبط النفس لتجنب خطر التصعيد. وأشارت المنسقة الخاصة أيضا إلى الآثار السلبية التي يخلّفها على الاستقرار في لبنان استمرار الفراغ الرئاسي في الجمهورية اللبنانية. وأخيراً، شددت على استمرار عدم الاستقرار في لبنان نتيجة النزاع السوري، مع ازدياد الحوادث الحدودية وتدفق اللاجئين ووجود جماعات إرهابية. وشددت على أنه من المهم، بالنسبة لاستقرار لبنان، توجيه رسائل موحّدة من المجلس بشأن مختلف جوانب الحالة اللبنانية.

وفي ١٩ آذار/مارس، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/7) جدد فيه دعمه من أجل تحقيق الاستقرار في لبنان، وكرر تأكيد دعوته الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس بغية الحفاظ على وقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان، ودعا إلى انتخاب رئيس للجمهورية دون تأخير، وكرر دعمه لقوى الأمن اللبنانية والجيش اللبناني في مواجهة التهديدات الإرهابية ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة تقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الناشئة عن وجود اللاجئين في لبنان.

عملية السلام في الشرق الأوسط

في ٢٦ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة مفتوحة أعقبتها مشاورات غير رسمية بحضور المنسق الخاص السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيري الذي قدم آخر إحاطة له بحكم منصبه. وقال إنه يرى أن الحالة على أرض الواقع، في ظل استمرار الأنشطة الاستيطانية واستقطاب الرأي العام، تضعف من احتمالات الحل القائم على وجود دولتين. وأكد مجدداً بأنه من دون حدوث تغيير سياسي، لن يكون هناك بديل لحل الدولة الواحدة. وناشد المجلس بأن يتحمل مسؤوليته. وقال إن المجموعة الرباعية قد أخفقت في الوفاء بالتوقعات وأن القرارات التي اتخذها المجلس في السنوات الأخيرة لم تقدم هيكلا جديدا جوهريا لبناء السلام. وفي ظل تلك الظروف، رأى أن الوقت قد حان لكي يضطلع المجلس بدور رائد. وأخيرا، حث على عدم تناسي غزة التي لا تزال الحالة الإنسانية فيها آخذة في التدهور. وفي ظل عدم التوصل إلى حل سياسي دائم، فإن إمكانية الحل القائم على وجود دولتين ستتآكل.

الجمهورية العربية السورية والأسلحة الكيميائية

في ٥ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بشأن الشرق الأوسط مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح أنجيلا كين لاستعراض تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأشارت الممثلة

السامية إلى التقدم المحرز في مجال تدمير ما تبقى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن المناقشات الجارية بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية بشأن الإعلان الأولي للبلد. وأخيرا، قالت أن بعثة تقصي الحقائق بشأن الاستخدام المزعوم لغاز الكلور تواصل عملها؛ وأن تشكيلها قيد الاستعراض.

وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأعرب البعض عن قلقه إزاء التناقض الدائم في الإعلانات الأولية التي تدلي بها سورية. ورحب البعض بالتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحكومة الجمهورية العربية السورية، وقالوا إنهم يتوقعون إحراز تقدم بشأن الأزمة السورية على المستويين السياسي والإنساني. وأيد عدة أعضاء مشروع القرار الذي قدمه وفد الولايات المتحدة بشأن استخدام المواد الكيميائية السمية، ولا سيما غاز الكلور، كسلاح من أسلحة الحرب في الجمهورية العربية السورية.

وفي ٦ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت بشأن استخدام المواد الكيميائية السامة، ولا سيما غاز الكلور، كسلاح من أسلحة الحرب في الجمهورية العربية السورية.

الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية

في ٢٦ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة علنية أعقبتها مشاورات بشأن الشرق الأوسط، ولا سيما الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، مع وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس. وشددت وكيلة الأمين العام على استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، واستمرار العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات. وشددت على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، التي تعتبر حرجة، مستشهدة بأرقام محددة (إذ تبلغ نسبة البطالة ٥٨ في المائة، ويعيش ثلثا السكان في فقر مدقع، وانخفض العمر المتوقع بمقدار ٢٠ سنة، وارتفعت معدلات سوء التغذية أكثر من ١٠ في المائة). وأشارت إلى أن أطراف النزاع يتعمدون تجاهل قرارات المجلس ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، لذلك فمن المهم إيلاء اعتبار جدي لمتابعة تلك القرارات. ووفقا لوكيلة الأمين العام، ينبغي أن يواصل المجلس ممارسة الضغط من أجل كفالة احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، والتوصل إلى الاستنتاجات الملائمة فيما يتعلق بمنع وصول المساعدات الإنسانية بغية اتخاذ خطوات ملموسة أخرى لضمان الامتثال الكامل لقراراته. وأخيرا، دعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات في سياق المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية المعقود في

الكويت في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، والتبرع بسخاء من أجل تمويل الخطط الاستراتيجية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وقد وردت فحوى هذه الرسالة المتعلقة بمؤتمر المانحين في بيان صحفي صدر في ٢٦ آذار/مارس.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٢٤ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام ديمتري تيتوف عرضا بالنيابة عن الأمانة العامة. وأكد على استمرار التهديد الذي يشكله وجود الجماعات المسلحة في منطقة عمليات القوة، وهو ما يتجلى في الحوادث التي تتكرر بانتظام بين هذه الجماعات والجيش السوري، وأيضا في الحوادث التي تستهدف المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وأكد أن الجزء الأكبر من قواعد قوة الأمم المتحدة قد انتقل مؤقتا إلى الجانب الإسرائيلي من منطقة الفصل. وأكد جميع أعضاء المجلس دعمهم لأنشطة القوة ولأهدافها السياسية المتمثلة في الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية بغية منع انتشار عدم الاستقرار. ومع مراعاة سلامة حفظة السلام في القوة، أكد أعضاء المجلس مجددا أن انتقال القوة إلى الجانب ”ألفا“ ينبغي أن يكون مؤقتا وأن القوة ينبغي أن تهدف إلى العودة إلى مواقعها في منطقة الفصل في أقرب وقت تسمح به الظروف.

أوروبا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ٦ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة للاستماع إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان؛ ومدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جون غينغ؛ والأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان ورئيس مكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إيفان سيمونوفيتش، بشأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

وقال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إن مجموعة التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقات مينسك المؤرخة ١٢ شباط/فبراير هي خريطة الطريق من أجل حل الأزمة وقد أصبحت جزءا من الإطار الدولي الملزم من خلال اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). غير أن وقف إطلاق النار لا يزال هشا ولم يترسخ بعد بقوة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك في منطقة

ديبالتسيف، ولا يزال حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار يتكرر في الجنوب بالقرب من ماريوبول ومطار دونتسك. و لم تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من التحقق من المدى الحقيقي لسحب الأسلحة الثقيلة بسبب عدم إمكانية دخول المراقبين التابعين لها وتقييد حرية حركتهم. ورحب وكيل الأمين العام بالجهود المتواصلة التي يبذلها القادة من أجل صيغة نورماندي والدور الحاسم الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقدم مدير شعبة التنسيق والاستجابة تقييما مفصلا للاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا، وأشار إلى وجود أكثر من مليون من المشردين داخليا والمدنيين المحاصرين في مناطق النزاع، وإلى هروب أكثر من ٦٧٠ ٠٠٠ شخص إلى بلدان مجاورة. ويوجد أكثر من ٥ ملايين أوكراني (مليونان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، و ٣ ملايين شخص في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة) بحاجة الآن إلى مساعدة إنسانية. وأبرز الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية وشدد على الحاجة إلى تنسيق تلك الإجراءات. وقال إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يرحب بمجموعة التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقات مينسك، لكنه يواصل حث جميع الأطراف على التقيد بوقف إطلاق النار وحماية المدنيين. وأبرز الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير التاسع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا استنادا إلى عمل بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا، الذي يوجه الانتباه إلى الحالة المثيرة للجزع في الجزء الشرقي من البلد، وإلى الاتجاه السلبي في باقي مناطق أوكرانيا. وأشار إلى أن ما يزيد الحالة سوءا هو استمرار التدفق المزعوم للأسلحة الثقيلة الأجنبية والمقاتلين الأجانب. وقال إن الإصلاحات التي تمسّ الحاجة إليها والتي قطعت وعود بتنفيذها منذ زمن طويل تتعرض لخطر شديد لأنها أصبحت في أدنى قائمة أولويات الحكومة. وأشار إلى وجود انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في القرم، ولا سيما ضد تتر القرم.

ورحب أعضاء المجلس بانخفاض أعمال العنف في شرق أوكرانيا، في حين أعرب البعض عن القلق إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، واستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما في منطقة النزاع. وأيد أعضاء المجلس خريطة الطريق المبينة في مينسك المدعومة بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، ودعوا إلى تنفيذها بسرعة وبشكل كامل لتعزيز الزخم الحالي الذي كان هشاً لكنه إيجابي.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)

في ٩ آذار/مارس، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغريني، التي دعيت للمرة الأولى بصفتها الجديدة لتقديم الاستعراض السنوي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وأبرز الأمين العام المساهمة الفريدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لجدول أعمال الأمم المتحدة برمته. وفي هذا الصدد، قال إنه يتطلع إلى مساهمات الاتحاد الأوروبي بشأن استعراض عمليات السلام. وقدمت الممثلة السامية ما استجد من معلومات بشأن جميع الأزمات التي شارك الاتحاد الأوروبي في التصدي لها إلى جانب الأمم المتحدة، من الحالة في ليبيا إلى الحالة في أوكرانيا، والأزمات في أفريقيا، والحالة في الشرق الأوسط والمسألة النووية الإيرانية، والتطورات في منطقة البلقان. وأشارت أيضا إلى المسائل الشاملة لعدة قطاعات والآفاق المستقبلية، بما في ذلك الذكرى السنوية السبعين للميثاق، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتجديد الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي قطعت في بيجين عام ٢٠٠٠.

وسلط أعضاء المجلس الضوء على المجالات الرئيسية ذات الالتزام المشترك ورحبوا بالتعاون المثمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، عملا بالفصل الثامن من الميثاق. وبرز موضوعان في معظم البيانات هما: مكافحة الإرهاب وأوكرانيا. وفي ما يتعلق بموضوع مكافحة الإرهاب، أبرز عدة متكلمين مسألة محاربة تنظيم داعش، وأعربوا عن القلق إزاء انتشار ذلك الخطر إلى أفريقيا، وشددوا على الحاجة إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي. أما في ما يتعلق بأوكرانيا، فقد أعرب عدة أعضاء عن دعمهم للجهود الدبلوماسية القائمة على مجموعة التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقات مينسك والدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما ذُكر عمل الاتحاد الأوروبي الرامي إلى تعزيز السلم والأمن، ومشاركته الإقليمية، والدور الذي يضطلع به في تعزيز حقوق الإنسان ومعالجة القضايا العالمية.

الأمريكيتان

هايتي

عقب إصدار الأمين العام التقرير نصف السنوي عن أعمال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2015/157)، عقد المجلس مناقشة مفتوحة في ١٨ آذار/

مارس بشأن استعراض منتصف المدة للبعثة. وعقد المجلس أيضا جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة للبعثة في ١٦ آذار/مارس.

وأشارت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة البعثة ساندرا أونوريه إلى التقدم المحرز في المجالات السياسية والانتخابية، واستئناف العلاقات القنصلية مع الجمهورية الدومينيكية والتقدم المحرز في مكافحة الكوليرا. وقالت إن الإجراءات المتعلقة بتعزيز سيادة القانون تشهد تقدما، بما في ذلك من خلال إعداد مشروع قانون عقوبات. وفي ما يتعلق بالأمن، قالت الممثلة الخاصة إن الحالة لا تزال مستقرة نسبيا رغم عدد من المظاهرات التي تعاملت الشرطة الوطنية الهايتية مع معظمها من دون الحصول على دعم تشغيلي من البعثة. وما زال الاستمرار في تطوير الشرطة الوطنية الهايتية يعتبر حيويا، فضلا عن نشر ٣٠٠ فرد إضافي إلى عنصر الشرطة في البعثة، في وقت يدخل فيه البلد فترة انتخابية معقدة. وفي هذا الصدد، دعت الممثلة الخاصة البلدان المساهمة بقوات شرطة إلى تكثيف جهودها للوصول إلى الحد الأقصى المأذون به من أفراد الشرطة بعد أن خفضت البعثة العنصر العسكري التابع لها بمقدار ٢ ٣٧٠ فردا.

وأعرب أعضاء المجلس والمتكلمون الآخرون عن دعمهم للبعثة وللممثلة الخاصة. ورحبوا بوضع جدول زمني للانتخابات ودعوا جميع الجهات الفاعلة الهايتية إلى ضمان إجراء الانتخابات بنجاح. وأعربت الغالبية الساحقة من أعضاء المجلس عن الارتياح لاستقرار الحالة الأمنية، وزيادة فعالية وقدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وإعادة الهيكلة الجارية، وشجعوا في الوقت نفسه البعثة على أن تنسق مع البلد المضيف وعلى أن تظل مستجيبة للآراء التي يبديها. وأعرب بعض الأعضاء عن شكوكهم إزاء تقليص حجم العنصر العسكري للبعثة، وقالوا إنهم يخشون أن تزداد الأحوال الأمنية سوءا، واستشهدوا بطلب قدمه الرئيس مارتيلي، يدعو فيه إلى وقف بل إلى عكس مسار إعادة الهيكلة الجارية. وأخيرا، دعا بعض الأعضاء هايتي إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحسين حالة السجناء في هايتي، حيث لا يزال ٣٠ إلى ٥٠ في المائة منهم ينتظرون المحاكمة.

آسيا

أفغانستان

في ١٦ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة سنة.

وفي ١٦ آذار/مارس أيضا، أجرى المجلس مناقشته الفصلية بشأن أفغانستان. وأشار الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نيكولاس هايسوم إلى النقاط الرئيسية الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/151)، وهي: الارتياح إزاء التعيينات الأولية في حكومة الوحدة الوطنية؛ وتعزيز القدرة التنفيذية لقوات الأمن الأفغانية؛ والجهود التي تبذلها البلدان المجاورة لمساعدة أفغانستان في عملية المصالحة الوطنية. وأشار الممثل الخاص أيضا إلى العديد من التحديات التي ما زال يتعين التغلب عليها وهي: توفير حماية أفضل للمدنيين؛ وإدخال تحسينات على حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وإدخال تحسينات على الظروف الاقتصادية؛ والجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات ومواصلة عملية المصالحة الوطنية. وأشار أيضا إلى تقارير تفيد بأن تنظيم داعش قد أصبح له موطئ قدم في أفغانستان.

وقدم الممثل الدائم لأفغانستان ظاهر تانين لمحة عامة عن الجهود التي بذلها بلده خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، وقال إن الوقت قد حان لكي تمارس أفغانستان مسؤولياتها بالكامل كدولة ذات سيادة.

ورحب أعضاء المجلس بانتهاء العملية الانتقالية في أفغانستان وإطلاق ”عقد التحول“ (٢٠١٥-٢٠٢٤). وأكدوا من جديد استمرار دعمهم لحكومة وشعب أفغانستان في روح القيادة والملكية الأفغانية في عملية التحول. وشددوا على أهمية توطيد الديمقراطية وتحسين حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة بدور هام في دعم السلم وعملية المصالحة بقيادة الأفغان.

وأكدت عدة دول مجددا على أهمية الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية. وأشار بعض تلك الدول بصفة خاصة إلى التنقيح المقبل لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وأعربت دول أخرى عن أملها بأن تضطلع المرأة بدور أكبر في مستقبل البلد. كما أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة في أفغانستان، ولا سيما في المناطق الشمالية، والنكسات التي شهدتها عمليات مكافحة تدفق المخدرات غير المشروعة.

عدم الانتشار

جمهورية إيران الإسلامية

في ٢٤ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة للنظر في التقرير الفصلي لرئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وقدم الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته

رئيس تلك اللجنة، تقريرا عن عمل اللجنة للفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥، عملا بالفقرة الفرعية ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وفي معرض تقديمه للتقرير، أبرز رئيس اللجنة التوقعات المحيطة بالمفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية وحكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ بغية التوصل إلى اتفاق شامل، وأشار إلى أن تنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) سيستمر. وأشار كذلك إلى أن اللجنة تواصل تقديم المساعدة للمنظمات الدولية والدول الأعضاء في تنفيذ القرارات ذات الصلة.

وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن أملهم بأن تؤدي المفاوضات الجارية بين جمهورية إيران الإسلامية وحكومة مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ إلى التوصل إلى اتفاق شامل، على الرغم من أن بعض الأعضاء أشاروا إلى استمرار وجود خلافات. كما أعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في المناقشات الجارية بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعوا إلى أخذ جميع المسائل المتبقية في الاعتبار في سياق الحوار بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية إيران الإسلامية.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٤ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠٧ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولاية فريق خبراء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لمدة سنة واحدة.

المسائل المواضيعية

الإرهاب

في ١٨ آذار/مارس، اعتمد المجلس بيانا صحفيا أدان فيه الهجوم على متحف باردو الوطني في تونس العاصمة.

المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح

في ٢٥ آذار/مارس، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول. وقدم الأمين العام، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح ليلى زروقي، ونائبة المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يوهانا برانت إحاطات عن أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة من

غير الدول وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأشارت الممثلة الخاصة إلى حملة ”أطفال لا جنود“ التي مرت سنة على إطلاقها، وأكدت على دور خطط العمل الرامية إلى وقف انتهاكات حقوق الطفل.

ونقل ممثلان من المجتمع المدني تجاربهما الشخصية إلى المجلس، وهما: جونيور نزيتا، وهو جندي طفل مسرّح سابق من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس المنظمة غير الحكومية ”السلام من أجل الطفولة“، وجولي بودين، المستشارة التقنية لحماية الطفل في ”المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة“ في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأدان أعضاء المجلس ومشاركون آخرون الانتهاكات التي ترتكبها ضد الأطفال الجماعات المسلحة من غير الدول، وأبرزوا بوجه خاص العنف الذي ترتكبه جماعات متطرفة من قبيل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام وجماعات إرهابية أخرى تستهدف الفتيات والمدارس. وقدم العديد منهم مقترحات ملموسة بشأن إدماج أنشطة حماية الطفل في عمل الوسطاء، والحاجة إلى مقاربة الجماعات المسلحة من غير الدول والدخول معها في حوار، ودور خطط العمل الموقعة من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، ومعلومات عن حماية الطفل وتدريب قوات الأمن وعمليات حفظ السلام، وإمكانية الاعتراف بالاختطاف في النزاعات المسلحة كسبب للإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام.

وكان رئيس مجلس الأمن قد دعا الدول إلى تبادل الأفكار التنفيذية من أجل اتخاذ إجراءات ضد العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة من غير الدول، لإدراجها في موجز غير رسمي ستقوم فرنسا بإعداده بصفتها الوطنية وترسله إلى الأمين العام لتعميمه على جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة الأخرى.

تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

في ٣٠ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة ختامية مفتوحة لتقييم العمل الذي قام به في شهر آذار/مارس. وفي هذا الاجتماع، استعرضت الدول الأعضاء أبرز الأعمال التي اضطُلع بها خلال ذلك الشهر، لا سيما زيارة المجلس إلى أفريقيا.